



Distre .
GENERAL

A/37/476
26 October 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٥٨ من جدول الأعمال

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٣ - ١	أولا - مقدمة
٣	٨ - ٤	ثانيا - اعتبارات عامة
٤	٢٣ - ٩	ثالثا - المضمون السياسي لحسن الجوار
٧	٣٦ - ٢٤	رابعا - حسن الجوار كمبدأ للسلوك الدولي
١٠	٤٥ - ٣٧	خامسا - مجالات التعاون الخاصة بحسن الجوار
١١	٥١ - ٤٦	سادسا - طرق ووسائل تعزيز حسن الجوار
١٣	٦٥ - ٥٢	سابعا - دور الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها ودور الوكالات المتخصصة في تعزيز حسن الجوار
١٤	٦٦	ثامنا - التوصيات

المرفقان

١٦ المرفق الأول - الملاحظات التي أبديت في عام ١٩٨١
١٩ المرفق الثاني - الملاحظات التي أبديت في عام ١٩٨٢

أولا - مقدمة

١ - يقدم الأمين العام هذا التقرير عملا بالفقرات ٦ و ٧ و ٨ من قرار الجمعية العامة ١٠١/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ والتي نصها كما يلي :

" ان الجمعية العامة "

...

٦- " ترجو من الحكومات التي لم ترسل آراءها واقتراحاتها بشأن حسن الجوار، ومسان طرق ووسائل تعزيزه ، بغية منع المنازعات وزيادة الثقة بين الدول ، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن ، وتدعو الحكومات التي أرسلت فعلا هذه الآراء والاقتراحات التي أن تستكملها اذا رأت ذلك ضروريا ؛

٧- " تدهو أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها ، فضلا عن الوكالات المتخصصة ، كلا في ميدان اختصاصها ، الى ان تواصل اعلام الأمين العام بنواحي أنشطتها المتصلة بتنمية علاقات حسن الجوار بين الدول ؛

٨- " ترجو من الأمين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، وعلى أساس ردود الدول والآراء التي تم التعبير عنها في أثناء الدورة السادسة والثلاثين ، وعلى أساس تعليقات الوكالات المتخصصة ، تقريرا يتضمن عرضا منظما للآراء والاقتراحات الواردة فيما يتعلق بمضمون حسن الجوار وطرق ووسائل تعزيزه فعاليتها " ؛

٢ - وبالتالي ، فقد وضع هذا التقرير على أساس :

(أ) الردود الواردة من الحكومات في سنة ١٩٨١ والتي يتضمنها تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين (الوثيقة A/36/376 و Add.1 ، للاطلاع على قائمة الدول التي بعثت بردود ، أنظر المرفق الأول أدناه) ؛

(ب) التعليقات التي أعربت عنها الدول أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة (أنظر A/C.1/36/PV.45-51 ؛ للاطلاع على قائمة الدول التي أبدت تعليقات ، أنظر المرفق الأول أدناه) ؛

(ج) الآراء والاقتراحات الواردة في سنة ١٩٨٢ من الدول وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها وكذلك من الوكالات المتخصصة على نحو ما هو مطلوب بقرار الجمعية العامة ١٠١/٣٦ (أنظر المرفق الثاني) .

٣ - وستنشر الردود التي قد ترد بعد صدور هذا التقرير بوصفها اضافات له . و جدير بالملاحظة ان الدول وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها وكذلك الوكالات المتخصصة التي قدمت آراءها وتعليقاتها الى الأمين العام قد عرضت مجموعة واسعة من الافكار والاقتراحات فيما يتعلق بمضمون حسن الجوار وطرق ووسائل تعزيزه .

ثانيا - اعتبارات عامة

٤ - ان الدول وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها والوكالات المتخصصة التي عرضت آراءها قد ركزت بصفة عامة على انها تعلق أهمية كبيرة على تطوير وتعزيز علاقات حسن الجوار بين جميع الدول وعلى انها تشجع حسن الجوار من خلال أنشطتها العملية . وأشير الى ان الأهمية الخاصة لحسن الجوار أمر يقره ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص ، كواحد من الاهداف الاساسية للأمم المتحدة ، على عزم الشعوب على العيش " معا في سلام وحسن جوار " . وقد أكدت دول كثيرة ان حسن الجوار هو " صميم جوهر " مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

٥ - وقد اعتبرت الدول التي أبدت تعليقات ان مفهوم حسن الجوار والاجراءات العملية المقصود بها تطوير وتعزيز علاقات حسن الجوار لها أهمية خاصة بعد ان أثبتت خبرة التاريخ ان أمن الأمم وصيانة السلم والأمن الدوليين يعتمدان بدرجة كبيرة على طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة . وبالتالي ، فان هناك حاجة الى دراسة أساليب ووسائل تعزيز دور حسن الجوار وفعاليتها في سلوك الدول . فقد أصبح تعزيز علاقات حسن الجوار مطلباً ضرورياً ، خصوصا بالنظر الى تدهور الوضع الدولي ، وتزايد التوتر فيما بين الدول ، وظهور مصادر جديدة للأزمات في العالم وتكثيف سباق التسلح ، وقد تكرر الاعراب عن أنه في مثل هذه الظروف الخطيرة ، يعتبر اتخاذ مبادرة في ميدان غير مطروق نسبيا لكنه حيوي مثل حسن الجوار ، أمرا يستحق اهتمام المجتمع الدولي . وقد رأت بعض الدول ان الوقت ملائم وان ثمة فائدة لتوضيح عناصر مفهوم حسن الجوار مع زيادة وعي الشعوب بالشعوب الأخرى التي تعيش فيما وراء حدودها .

٦ - ورأت دول كثيرة ، في ردودها ، ان التقدم المحرز في ميدان العلم والتكنولوجيا ، والتطور السريع في وسائل الاتصال والنقل ، والاتصالات وعمليات التبادل المتزايدة على الدوام في السياسة والاقتصاد والثقافة والميادين الأخرى قد أعطت لمفهوم حسن الجوار دوراً أكثر أهمية في العلاقات الدولية . وتم الاعراب عن ان دراسة حسن الجوار لا بد ان تحدد الى أى مدى أدت الممارسة العامة للدول الى بلورة حسن الجوار كمبدأ من مبادئ القانون الدولي . ورؤى ان مثل هذه العملية والنتائج الايجابية التي ستنتج عنها سوف تؤدي الى تنمية الصداقة بين الجيران ، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب ، وسوف تؤدي أخيرا الى تعزيز السلم والأمن الدوليين .

٧ - وقد لاحظت بعض الحكومات ان اهداف حسن الجوار لا يحققها عمل واحد ولا هي تخضع للقيود الزمنية ، حيث انها تمثل عملية واتجاها في العلاقات الدولية .

٨ - وقد أعربت بعض الدول عن قلقها لأن حسن الجوار لا يناظر أى مفهوم في القانون الدولي . لكن بعض الدول الأخرى ، ذكرت أنه لا تزال هناك أسباب وجيهة تبرر شروع الدول في اعطاء مفهوم حسن الجوار مضمونا قانونيا . فقد أوضحت هذه الدول انه في عالم بررت فيه دائما أعمال العدو وان ضد الدول المتجاورة بمبدأ أو آخر من المبادئ السامية ، فان تحديد مفهوم حسن الجوار تحديدا جيدا يساعد الدول والأمم المتحدة في الحكم عن أوجه الصواب وأوجه الخطأ في أى موضوع .

ثالثا - المضمون السياسي لحسن الجوار

٩ - يتضح من الردود ان معظم الدول التي قدمت ردودا في سنة ١٩٨١ وسنة ١٩٨٢ تنسب الى حسن الجوار مضمونا سياسيا في المقام الأول ، وتعتبره عنصرا أساسيا أو واحدا من أهم أهداف سياستها الخارجية . فقد أكدت على ان مسؤولية الدول ، ان تقيم وتصون علاقات حسن الجوار مع جميع الدول بصرف النظر عن نظمها السياسية أو الاجتماعية واتجاه سياستها الخارجية . وأبرزت بلدان كثيرة ان الارادة السياسية عنصر لا غنى عنه لتحقيق علاقات حسن الجوار .

١٠ - وعلقت حكومات كثيرة أهمية خاصة على الالتزام الدقيق بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وخصوصا بمبادئ الاستقلال والسيادة وعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، كشرط أساسي لاقامة وتعزيز علاقات حسن الجوار . ورأت دول كثيرة ان سياسة حسن الجوار لا محل فيها للعلاقات القائمة على السيطرة ، وأعمال القوة والعدوان واحتلال الاراضي الأجنبية ، والأعمال المؤدية الى القلاقل أو زعزعة استقرار الحكومات ، وممارسات الفصل العنصري ، والاستعمار والاستعمار الجديد وتقسيم العالم الى مناطق نفوذ .

١١ - ورأت بعض الحكومات ان علاقات حسن الجوار لا بد ان تقوم على نية نزعات الهيمنة السياسية والصداقة ، ورفض الانخراط في ائتلاف العسكرية أو القوات الأجنبية ، واحترام الاختيارات القومية في البناء الاجتماعي والاقتصادي والاتجاه السياسي ، واتباع سياسة خارجية مستقلة والتركيز على التكامل الاقتصادي كوسيلة للتقارب السياسي والتعاون .

١٢ - وأعلن عدد من الدول ان أنشطتها الخاصة بتشجيع حسن الجوار لا تهتدى بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل تهتدى أيضا بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز . ورأت بعض الحكومات ان حسن الجوار لا يتماشى مع العنصرية والانضمامية .

١٣ - ورأت بلدان كثيرة ان حسن الجوار يمثل أفضل ضمان وشرط لتنمية التعاون في جميع ميادين النشاط بين الدول المتجاورة . كما أشير الى ان تشجيع التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني على أساس التكافؤ ومع المراعاة الواجبة لمستويات النمو أمر جوهري للتوصل الى علاقات حسن الجوار وتنميتها . ورئي ان التعاون في جميع ميادين الاهتمام المشترك يضمن بعدا جديدا على مفهوم حسن الجوار . واعتبرت بعض الحكومات ان حسن الجوار يستلزم تبادل الافراد والافكار مع الجيران . وتم الاعراب عن ان الممارسات المقصود بها عرقلة التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي تتناقض مع علاقات حسن الجوار .

١٤ - وظهر من الردود ، ان معظم الدول تعتبر ان حسن الجوار ليس فقط جزءا لا يتجزأ من موضوع أعم هو صيانة السلم والأمن ، بل تعتبره أيضا ضمانا أكيدا وطريقا أساسيا يسهم في بلوغ هذا الهدف . وركز عدد كبير من الحكومات على ان التعزيز المستمر لعلاقات حسن الجوار بين الدول يمثل وسيلة فعالة لمنع المنازعات والصراعات والتعامل بطريقة سلمية مع مصادر التوتر والحروب . وفي

رأى بعض البلدان ان حسن الجوار يتطلب الكف عن أى عمل له آثار سلبية على تنمية وتعزيز علاقات حسن الجوار . فحسن الجوار يستلزم قدرا من الاستقرار وحدا أدنى من الانسجام بين الدول ، خصوصا بين الجيران . كما اعتبر ان نتائج المنازعات والصراعات بين البلدان المتجاورة تضر في كثير من الحالات ليس فقط بأمن الدول المتجاورة بل بأمن جميع الأمم وتخلق أوضاعا تؤدي إلى التدخل الخارجي وتنافس القوى ، بينما يمكن ، من خلال تشجيع سياسة حسن الجوار ، حل المشاكل الناشئة بين الجيران والتي قد تخلق في مناطق كثيرة من العالم مصادر للأزمات وعدم الاستقرار والصراع المسلح .

١٥ - ورأت بعض الحكومات ان حسن الجوار له تأثير ايجابي على حل بعض القضايا التي تواجه البلدان النامية مثل الفقر والجوع والمرض . ورأت احدى الدول انه في نظر "البلدان الضعيفة البطيئة النمو ، يعتبر حسن الجوار رمزا للاتحاد ومن ثم للقوة" . وأكد بلد آخر على ان بعض الدول لا تستطيع اجاز تقدم الا اذا كان هناك تقدم وتنمية في البلدان الأخرى المتجاورة لها .

١٦ - وفي الوقت نفسه ، أعربت بعض الحكومات عن رأيها بأن التعاون المتعدد الوجوه بين جميع البلدان ، وبين الدول المتجاورة في المقام الأول ، يعزز الجهود المبذولة لبلوغ اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومعنى هذا ان حسن الجوار سيزداد قوة اذا زاد اعتماد العلاقات الدولية على الانصاف والعدالة بين الدول .

١٧ - وكان من رأي بعض البلدان ان سياسة حسن الجوار ستساعد على تحسين المناخ السياسي على الصعيد بين الاقليمي والدولي ، وستساعد على أحياء وتعزيز عملية الانفراج .

١٨ - ورأت بعض البلدان ان حسن الجوار يتطلب محافظة وسائل الاعلام والاتصال على مستويات رفيعة من الدقة والموضوعية ، نظرا لتأثيرها المباشر على الشعوب المتجاورة . لذلك ينبغي ان تستخدم هذه الوسائل بطريقة ودية تتبعد عن التعليقات المثيرة أو المشوهة عن عمد على الاحداث التي تقع في بلد مجاور . وكان ثمة تركيز على ان هذا السلوك المعبر عن حسن الجوار يجب ان يكون قائما ليس على المبادئ القانونية القومية فحسب بل على معايير حسن الجوار التي لا تستمد أصولها من الصكوك الدولية بل من التقدير الحكيم للمشاكل الاجتماعية والسياسية بين الجيران .

١٩ - وذكرت بعض الحكومات ان الأنشطة الرامية الى تعزيز حسن الجوار تشجع الديمقراطية في العلاقات الدولية وتيسر لجميع البلدان الاشتراك في الحياة الدولية على قدم المساواة . وعلى ذلك فان اتباع حسن الجوار يساهم في الارتقاء التدريجي بعملية التحول الديمقراطي في الحياة الدولية .

٢٠ - وركزت حكومات كثيرة في ردودها على التناقض القائم بين سياسة حسن الجوار وسباق التسلح من جميع جوانبه . فسباق التسلح الذي لا يهدأ ، وتزايد النفقات العسكرية ، والبحث عن القواعد العسكرية وتوسيع الموجود منها ، ونشر قوات التدخل ، ومرابطة القوات على امتداد الحدود ، وسياسة التكتلات العسكرية ، كلها تقوض - في رأي هذه البلدان - صميم الأسس

الذى يقوم عليه حسن الجوار وصميم أساس السلم والأمن الدوليين . ورئي ان خفض المواجهة واقامة مناخ من الثقة المتبادلة من خلال الحوار النشط يساهمان في تعزيز علاقات حسن الجوار بين الدول .

٢١ - ورأت دول كثيرة ان آثار حسن الجوار تمتد الى ما وراء السياق الضيق للعلاقات الثنائية . وجرى التأكيد على ان تنمية علاقات حسن الجوار تصلح مثلا كهيلا بالتأثير الايجابي ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى الاقليمي أو القارى أو الدولي . وأشارت بعض الحكومات الى ان نتائج المنازعات والصراعات المستمرة بين البلدان المتجاورة قد تضر أيضا بسلم وأمن البلدان الأخرى في المنطقة وفيما وراءها .

٢٢ - وقالت بعض البلدان ان حسن الجوار جزء لا ينفصل عن التعايش السلمي . ولكن كان هناك تأكيد على أن حسن الجوار شيء أكثر من التعايش السلمي ، فهو يفترض ضمنا ان الدول لا تقتصر على العيش جنباً الى جنب بمعزل بعضها عن بعض ، بل تشترك بنشاط في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وثقافة شعوبها وجعلها أكثر وعياً بالضرورة الملحة للعيش معا في سلم . ورأت احدى الحكومات ان حسن الجوار ينبغي ان يكون هو الأساس لتسوية الخلافات وممارسة السماحة والقضاء على المظالم .

٢٣ - واقترحت احدى الحكومات انه يجب على الدول وهي تلتحق مفهوم حسن الجوار ، ألا تسمح من ناحية ، بقيام أنشطة داخل اراضيها تهدف الى ارتكاب أعمال ارهابية في اراضي الدول المجاورة ، ويجب عليها ، من ناحية أخرى ، ان تكف التعاون الدولي مع الدول المجاورة ، خصوصا في الميادين التشريعية والقضائية والادارية وفي مجال تطبيق القوانين حتى يمكن القضاء على الارهاب .

رابعاً - حسن الجوار كمبدأ للسلوك الدولي

- ٢٤- أكدت الدول في ردودها على ان حسن الجوار يجب ان يكون قائماً على المراعاة الصارمة لمبادئ القانون الدولي الاساسية و متمشياً تماماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والصكوك الاخرى ذات الصلة التي اعتمدها المنظمة العالمية مثل اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق) والاعلام الخاص بتعزيز الأمن الدولي (القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥)) .
- ٢٥- وذكرت بعض الحكومات ان مفهوم حسن الجوار ينعكس في دساتير الدول وفي مختلف الصكوك القانونية التأسيسية لبعض المنظمات الاقليمية أو في بعض الصكوك التي اعتمدها الدول على الصعيد الاقليمي (مثل الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، و اعلان أياكوتشو ، و بيان لوساكا بشأن الجنوب الافريقي) .
- ٢٦- ووصفت معظم الدول التي بعثت بردود مبدأ حسن الجوار بأنه مبدأ أو مفهوم من مبادئ أو مفاهيم القانون الدولي والعلاقات الدولية . ووصفته دول أخرى بأنه سياسة أو تصور أو فكرة . وذهبت بعض البلدان الى القول بأنها لا تعتبر حسن الجوار مبدأ من مبادئ القانون الدولي . وأشارت هذه البلدان الى انها تعلق أهمية على تطوير علاقات حسن الجوار باعتبارها عاملاً مهماً يساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين ، بيد انها أشارت الى انها غير " مقتنعة " بأن حسن الجوار يقابل بالضرورة أي من مبادئ القانون الدولي القائمة . ولذلك اقترحت هذه الحكومات ضرورة ان تتوسع اللجنة السادسة في دراسة مسألة حسن الجوار .
- ٢٧- وأعربت دول عديدة عن الرأي القائل بأن الاحترام الصارم لمبادئ ميثاق الامم المتحدة يعد بمثابة الشرط الذي لولاه لا يمكن ارساء دعائم علاقات حسن الجوار وتطويرها . ومن ثم فان وجود وتعزيز حسن الجوار بين الدول يساهم في انفاذ حكم القانون .
- ٢٨- وأعربت بعض الحكومات عن رأي مؤداه انها ترى ان الواجب الاول لكل دولة تجاه جيرانها هو ان تحترم بأمانة استقلالهم وسيادتهم وتساويهم في الحقوق . وترى بعض الدول ان هذا الواجب يستتبع ، بوجه خاص ، الالتزام بالامتناع عن اتيان أي عمل يمكن اعتباره انتهاكاً ، أو تهديداً بانتهاك ، الحدود البرية والمجالين البحري والجوي كما عرفت في المعاهدات الثنائية أو المتعددة الاطراف وبموجب القانون الدولي . واحترام سيادة الدول واستقلالها يعني ضمناً احترام السلامة الاقليمية . وهذا الاحترام يفترض مسبقاً ، في جملة امور ، الامتناع عن اتيان أي عمل يمكن اعتباره انتهاكاً للحدود أو تهديداً بانتهاكها .
- ٢٩- وأكدت معظم الحكومات على انه ينبغي على الدول ان تمارس أنشطتها بصورة تؤدي الى ازالة أية امكانية للتدخل في الشؤون الداخلية أو للتعدى على المصالح الامنية لجاراتها . وذكرت هذه الحكومات أيضاً انه بالاضافة الى مبادئ ميثاق الامم المتحدة تعتبر أحكام اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الامم المتحدة ، لاسيما مبادئ عدم التدخل ، بأشكاله ، في الشؤون الداخلية للدول ، على جانب كبير من الأهمية لتطوير حسن الجوار .

٣٠- وأعربت بعض الدول عن الرأى القائل بأنه ينبغي للبلدان أن تضمن الصكوك السياسية التي توقعها مع جيرانها الالتزام برفض استخدام أراضيها لاغراض ارتكاب أعمال العدوان أو الانشطة التخريبية ضد الدول الاخرى . وان سلوك الجيران في السعي الى اقامة علاقات حسن الجوار يقتضي أن تتخذ الدول اجراءات لمنع انشاء حركات داخل حدودها يكون هدفها اثاره الفتنة أو الاضطراب في الدول المجاورة أو تهديد سلامتها الاقليمية أو الوطنية .

٣١- وأوضحت بعض البلدان ان على الحكومات ان تكف عن ممارسة الضغوط المخلة بالاستقرار على الحكومات المشروعة القائمة ، وعن الممارسات التي تتمثل في استخدام القوة لفرض أنظمة الحكم على شعوب الدول المجاورة .

٣٢- وشددت معظم الحكومات على ان حسن الجوار يقتضي بالضرورة وقف كل عمل يكون له أثر سلبي على العلاقات بين الجيران . وأعربت عن رأى مؤداه ان حسن الجوار هو اطار يمكن فيه للأمم حل منازعاتها سلميا وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . وأكدت بعض البلدان على ان الالتزام بمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية يكتسب أهمية اذا كانت المنطقة محل المنازعات هي منطقة استراتيجية من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية وعلى القول بأن أى تيارات سلبية من شأنها أن تؤثر على الحالة الدولية بأسرها .

٣٣- وأعلنت احدى الدول ان مبادئ الميثاق تتعارض مع " نزع الوصاية التي تستتـر وراء الاعترافات الاستراتيجية أو التاريخ القديم " من أجل انكار حق الشعوب في تقرير المصير . وفي رأى هذه الدولة أن الوضع الجغرافي أو الطابع السياسي لبلد ما لا يمكن ان يؤثر على غايات ومبادئ الميثاق أو ما للشعب من حقوق غير قابلة للتصرف ، وشددت دول أخرى على القول بأن العلاقات الاستعمارية التي أخذت تطل برأسها من جديد في أشكال جديدة تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار واستقلال البلدان الحديثة الاستقلال . وشددت هذه البلدان على اتجاه بعض الدول الكبرى الى انكار حق تقرير المصير ، خصوصا على شعبي ناميبيا والشعب الفلسطيني ، وكذلك حقيهما في المساواة والسيادة ، انما هو ضرب من السلوك الذى يثير الشكوك حول روح ونص قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) الذى تضمن في مرفقه تعريف العدوان . وأعلنت عدة دول انه لا يمكن تعزيز حسن الجوار في جميع أنحاء العالم الا بوقف العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع أنظمة مثل نظامي جنوب افريقيا واسرائيل .

٣٤- وأعرب عدد من الحكومات عن رأى مفاده ان حسن الجوار يقتضي حماية وتعزيز حقوق الانسان . وذهبت احدى الحكومات في ردها الى القول بأن الارهاب ، أيا كانت أسبابه وأشكاله ، يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان .

٣٥- وارتأت بعض الدول التي بعثت بردود ، ان الوفاء بالالتزامات الدولية يشكل اسهاما هاما في ارساء دعائم حسن الجوار . وانه لذلك ينبغي ان يسترشد أيضا بهذا المبدأ في تعزيز علاقات حسن الجوار .

٣٦- وأعربت بعض الحكومات عن رأى مفاده ان توسيع وتنويع العلاقات بين البلدان المتجاورة

لا يتطلبان فقط الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وانما يتطلبان أيضا تطبيق بعض قواعد السلوك التي تتصل بحسن الجوار بالذات . وأكد على القول بأن بعض القواعد المتصلة بحسن الجوار بالذات قد تبلورت وغدت تطبق عمومًا في العلاقات بين الجيران وقيل انه بالاضافة الى التدابير التي ترمي الى تعزيز مثل هذه القواعد ينبغي ان يؤدي المزيد من الاستعراض لممارسة الدول الى تعيين قواعد أخرى تكون قابلة للتطبيق بصورة عامة .

خامسا - مجالات التعاون الخاصة بحسن الجوار

- ٣٧ - لاحظت دول كثيرة في ردودها ان تنوع العلاقات بين الدول المتجاورة وتطورها الديناميكي يثيران عددا متزايدا من المشاكل المعقدة جدا التي ينبغي أن يحلها الجيران . وأكدت معظم هذه البلدان على أنها أقامت علاقات طيبة مع جيرانها عن طريق حل المشاكل المتعلقة على وجه التحديد بالقرب الجغرافي . وأكد على أن جميع أنواع العلاقات تتسم بالحدة بين مناطق الحدود بوجه خاص ، وعلى أن من واجب الدول ذات الحدود المتاخمة أن تتعاون بغية خلق ظروف مواتية لهذه العلاقات .
- ٣٨ - وفيما يتعلق ببعض مجالات التعاون المحددة بين الدول المتجاورة ، أشارت بعض الحكومات الى ما تنتهجه من سياسة ازالة القيود المختلفة في مناطق الحدود ، وهي سياسة تيسر تنقل السكان وتبادل السلع المادية والمواد الثقافية .
- ٣٩ - وكان من رأى بعض الدول ان ابرام اتفاقات بشأن تخطيط الحدود وتسوية المنازعات الناشئة عن ذلك وفقا لقواعد القانون الدولي المستقرة ، انما يعتبر ذا أهمية حيوية لتطوير وتقوية علاقات حسن الجوار بين الدول . ورأت دول كثيرة أن من المستصوب عقد اجتماعات منتظمة بين المسؤولين المحليين أو المسؤولين الاقليميين في البلدين المتجاورين بهدف الاسهام في حل المشاكل اليومية التي تواجهه سكان مناطق الحدود .
- ٤٠ - وذكرت بعض الدول ان حسن الجوار يضع الأساس لاقامة أشكال متقدمة ومبتكرة من التعاون بين الدول المتجاورة . وأعرب عن رأى مفاده أنه يتعين الافادة الكاملة من فرص التعاون بين الجيران ، لا من أجل الفوائد المباشرة والملموسة الناجمة عنها فحسب ، بل أيضا نظرا لضرورة العمل بوعي على غرس عادة التشاور المستمر حول مجموعة واسعة من الموضوعات لضمان استمرار البرامج الرامية الى التوفيق بين التدابير وتوفير الحافز لاقامة مزيد من التعاون بين البلدان المعنية .
- ٤١ - ووصفت الدول صاحبة الردود التعاون القائم بينها وبين البلدان المجاورة وشددت على الأنشطة التي يضطلع بها لتعزيز حسن الجوار في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية فضلا عن الميادين الأخرى ذات الأهمية الخاصة للدول المتجاورة . وأشارت الى الأهمية السياسية لاقامة حوار مباشر وصریح ومستمر على جميع المستويات ، واجراء المشاورات وتبادل الآراء على نحو دورى دون شروط مسبقة .
- ٤٢ - ورأت كثير من الدول المتعلقة أن تنمية التعاون الثقافي والتعليمي والعلمي بين البلدان المتجاورة تعتبر ذات أهمية كبيرة في تعزيز العلاقات بوجه عام ، وفي زيادة التفاهم وتقوية أواصر الصداقة والثقة والتعاون بوجه خاص . وأشارت بلدان أخرى الى أن القرب الجغرافي يقدم فرصا واسعة لاقامة تعاون اقتصادى وتقني قوى .
- ٤٣ - ورأت بلدان أخرى ان تطوير حسن الجوار يتطلب تعاونا وثيقا بين الجيران فيما يتعلق بحماية البيئة ، وتوفير الظروف اللازمة للمحافظة على الصحة ، واتخاذ التدابير للوقاية من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث المحتملة .

- ٤٤ - وأعربت حكومات كثيرة عن رأى مؤداه أنه يمكن تعزيز حسن الجوار عن طريق الحل البنّاء للمسائل المتعلقة بحلقات الاتصال والمرات المائية المشتركة (الانهار ، والبحيرات ، والبحار) ، وتشبيد الطرق وغيرها من المرافق ، والاستغلال المشترك للموارد الطبيعية ، ووضع الأهداف الصناعية والاقتصادية ، وتخطيط الحدود وتسوية المنازعات الخاصة بها .
- ٤٥ - وذكرت احدى الحكومات أن تعاون الدول المتجاورة بشأن مركز وحقوق الأقليات القومية يسهم في تعزيز العلاقات الطيبة بين الجيران .

سادسا - طرق ووسائل تعزيز حسن الجوار

- ٤٦ - قدمت الدول في ردودها وتعليقاتها عددا كبيرا من الاقتراحات والمقترحات المتعلقة بطرق تعزيز حسن الجوار . واقترحت احدى الحكومات ان يجعل كل بلد حسن الجوار أحد الأركان الأساسية في سياستها الخارجية وان يعمل على زيادة الوعي العام بأهميته ، وذلك كتدبير انفرادى تتخذه كافة الدول .
- ٤٧ - وأكدت دول أخرى على انه وفقا لمفهوم حسن الجوار لا يجوز في العلاقات المتبادلة القيام بأى تدبير ، أو ابتغاء النفع أو الحصول على نفع من أى تدبير ، من شأنه أن يؤثر تأثيرا ضارا أو تأثيرا لا يمكن تبريره على أية دولة بسبب حالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- ٤٨ - وتقدمت بلدان كثيرة باقتراحات عديدة تتعلق بطرق ووسائل محددة لتعزيز حسن الجوار على الأصعدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية . ورأت أنه يمكن حل المشاكل المعينة الناشئة عن القرب الجغرافي عن طريق الزيارات والمشاورة المنتظمة على أعلى المستويات ، وعن طريق الاتصالات وتبادل الآراء على المستويين المركزى والمحلي بين المؤسسات والمنظمات الحكومية أو غير الحكومية . وأكدت بعض البلدان أن هذه الاتصالات والاجتماعات ينبغي ان تعقد وفقا لمبادئ القانون الدولى . وأشارت الى أنه قد ثبت عمليا ان عقد الاجتماعات وتبادل الآراء بصورة متواترة بين زعماء البلدان المتجاورة يتيحان فرصا للنظر في المسائل التي تكون محل اهتمام مشترك أو المشاكل الراهنة في الحياة الدولية ؛ مما يسهم في تقوية أواصر الصداقة والتفاهم والتقدير والاحترام المتبادل بين الجيران .
- ٤٩ - وذكرت بعض الدول ان معاهدات الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة المبرمة مع جيرانها وغيرها من الوثائق الرسمية الموقعة على أعلى مستوى تعتبر مفيدة في ترسيخ حسن الجوار بوصفه هدفا أساسيا في علاقاتها المشتركة . ورأت عدد من الحكومات ان مما يعزز حسن الجوار تعزيزا كبيرا ابرام اتفاقات تمكن الدول المعنية من تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها أو حل بعض المسائل التي تكون محل اهتمام مشترك (مثل إعادة تأكيد الحدود البرية ، أو تخطيط الحدود البحرية ، أو تحديد المناطق البحرية أو مناطق قاع البحار التي تقع تحت ولايتها ، والتعاون في عمليات البحث والانقاذ و/أو تقديم المساعدة الطارئة في حالات الحوادث الجوية أو البحرية أو في حالات الكوارث الطبيعية وغير ذلك) . وينبغي أن تستهدف هذه الاتفاقات أيضا تيسير انتقال الأشخاص الذين

يقتنون المناطق القريبة من الحدود ، وتسهيل تبادل السلع المنتجة للاستهلاك المحلي ، وتحديد الوضع القانوني للممتلكات الواقعة في أراضي البلدان المتجاورة ، وتنظيم التعاون في شتى الميادين (مثل المجارى المائية ، والمعلومات الاقتصادية والعلمية والثقافية ، ومنع تلوث البحار القريبة ، وتقديم المساعدة الادارية والقانونية) .

٥٠ - وذكرت بلدان كثيرة ان ما يوطد سياسة حسن الجوار اقامة هيئات ومنظمات اقليمية للتعاون السياسي والاقتصادى والثقافى والعلمى . وينبغي ان تعتبر هذه الهيئات والمنظمات نتيجة لسياسة علاقات حسن الجوار وذروة لها ، وتعبيرا ملموسا عن روح الترابط بين الدول في المشاريع التي تعود عليها بالمنفعة المتبادلة .

٥١ - وترى بعض البلدان انه يمكن تعزيز حسن الجوار وتطويره باعتماد وتنفيذ اجراءات تستهدف بناء الثقة وتحقيق فض الاشتباك العسكرى في المناطق الخاصة بكل منها . ورأى عدد من الدول انه يمكن أيضا تعزيز علاقات حسن الجوار عن طريق ايجاد مناطق منزوعة السلاح على الحدود ، ونبذ المناورات العسكرية في المناطق المتاخمة للحدود ؛ والاشعار عن المناورات العسكرية الأخرى أو التحركات واسعة النطاق للقوات التي تجرى في أراضي كل من الدول ، واطهار الاعتدال في تقرير معدلات النفقات العسكرية ، وتجميد هذه النفقات الى ان تبرم اتفاقات بشأن خفض الميزانيات العسكرية . وقد ذكر ان المبادرة باتخاذ هذه التدابير وتنفيذها ، لاسيما من جانب الدول التي تنتمي الى أحلاف سياسية وعسكرية متعارضة ، من شأنه ان يؤثر تأثيرا ايجابيا على خفض المواجهة العسكرية وعلى عملية نزع السلاح . وأعربت بعض الحكومات عن اعتقادها بأن الاقتراحات الايجابية المتعلقة بنزع السلاح العام الكامل ستكون لها صلة وثيقة مباشرة بتعزيز حسن الجوار . وأكدت حكومات أخرى اهتمامها بتحويل المناطق التي تقع فيها الى مناطق لا نووية ، أو مناطق سلم وتعاون وتفاهم وحسن جوار .

سابعا - دور الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها
ودور الوكالات المتخصصة فـي
تعزيز حسن الجوار

٥٢ - أكدت الدول التي قدمت ردودا ، بشكل عام ، انه ينبغي على الامم المتحدة ان تساهم في تعزيز حسن الجوار بتشجيع مراعاة جميع الدول مراعاة صارمة لمبادئ الميثاق . وأشارت بعض البلدان الى انه ينبغي على المنظمة ان تدافع عن الطرق السلمية في تسوية المنازعات والصراعات فيما بين الجيران . وأشارت بلدان أخرى الى المقترحات المتعلقة بابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعض المبادرات الأخرى التي لقيت دعما في الامم المتحدة وتجسدت في وثائق مهمة اعتمدها الامم المتحدة .

٥٣ - وأكدت أجهزة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في ردودها على انها تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، من خلال اهدافها وأنشطتها المحددة ، في تعزيز علاقات حسن الجوار بين الدول .

٥٤ - وذكرت اللجان الاقتصادية الإقليمية انها تقوم بأنشطة على المستوى الاقليمي لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول ، وتعزيز تفاهم أفضل بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك ، وتوفير المعلومات الشاملة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وفي الدول المجاورة .

٥٥ - ورد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بأنه يسعى للمساهمة في تعزيز حسن الجوار وذلك بصورة رئيسية من خلال البرامج المتكاملة للسلع الأساسية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان على اساس العدل والانصاف ، والبرامج الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، وبرنامج خاص لتسهيل التجارة .

٥٦ - وأكدت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على انها تعزز العلاقات الطيبة بين الدول ، لاسيما بين الدول المتجاورة ، من خلال اشكال متنوعة من التعاون الدولي تشارك فيها المنظمة بناءً على دستورها . وفي هذا الصدد ، ذكر شكلان من اشكال هذا التعاون على ان لهما صلة بتطوير علاقات حسن الجوار ، وهما : البرامج الحكومية الدولية واللجان القومية .

٥٧ - اما مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") فقد أكدت على انه يمكن بالفعل اعتبار كل انشطتها ذات صلة بحسن الجوار . فمجموعة غات تهسى اطارا قانونيا لادارة التجارة الدولية والعلاقات التجارية ، وتساعد البلدان النامية على المشاركة مشاركة اكمل في نظام التجارة الدولي ، مقللة بذلك من التوتر في الميدان الاقتصادي ومساهمة في تنمية علاقات حسن الجوار بين جميع الدول المعنية .

- ٥٨ - وأكدت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على انها تساهم في تعزيز حسن الجوار من خلال انشطتها المتصلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وتطوير المشاريع الاقليمية .
- ٥٩ - وذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية انها تضطلع بأنشطة معينة تتصل بحسن الجوار في اطار الهدف العام وهو " التعجيل بمساهمة الطاقة الذرية في السلم والصحة والرخاء في جميع انحاء العالم وتوسيع هذه المساهمة " .
- ٦٠ - وأكدت منظمة العمل الدولية على ان الطرق النزيهة التي استحدثت في معالجة الاحتكاكات التي قد تنشأ بصدد احترام الالتزامات الدولية هي عنصر من عناصر العلاقات الطيبة بين الدول .
- ٦١ - وأشارت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى ان الأنشطة المتعددة الأوجه التي تقوم بها المنظمة والدعم والمساعدة التقنية اللذين تقدمهما للدول الاعضاء في ميادين الأغذية والزراعة ومصادر الأسماك والحراجة هي ذات صلة بتطوير علاقات حسن الجوار .
- ٦٢ - وذكر البنك الدولي ان مساهمته في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق الرفاه للبلدان الاعضاء فيه ، ولاسيما المساعدة المالية والتقنية التي يقدمها لتنفيذ البرامج الاقليمية ، تعزز فرص تحسين العلاقات فيما بين الجيران .
- ٦٣ - واعتبر صندوق النقد الدولي انه يساهم في تعزيز حسن الجوار بما يهيئه من اسباب التعاون في المجال النقدي .
- ٦٤ - اما الاتحاد البريدي العالمي ، ومنظمة الطيران المدني الدولية ، وجامعة الامم المتحدة ، فقد ردت بأنها تساهم بصورة غير مباشرة ، من خلال أنشطتها الخاصة ، في تعزيز حسن الجوار .
- ٦٥ - وذكر الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ان العلاقات بين الدول تعتمد الى حد بعيد على الاتصالات الجيدة وان لم تكن له أنشطة تستهدف تحديدا تحقيق حسن الجوار .

ثامنا - التوصيات

- ٦٦ - طرحت دولة أو أكثر من الدول التي قدمت ردودا التوصيات التالية بشأن ما يمكن ان تتخذه الجمعية العامة من اجراءات :
- (أ) ينبغي تزويد المجتمع الدولي بتحديد مفصل لمفهوم حسن الجوار كأداة لتعزيز التعاون الاقليمي وحفظ السلم ؛
- (ب) ينبغي تحديد العناصر الاساسية لحسن الجوار لزيادة ادراك ما يشكل علاقات حسن جوار بين الدول ؛

- (ج) ينبغي ان تعبر الجمعية العامة عن الاهمية الحاسمة لاحترام المبادئ الاساسية للقانون الدولي في تعزيز حسن الجوار ؛
- (د) ينبغي انشاء لجنة خاصة مهمتها وضع مشروع معاهدة دولية لتعزيز وتطوير مبدأ حسن الجوار وتحديد أساليب وطرق ووسائل تعزيزه ؛
- (هـ) ينبغي الاتفاق على مجموعة من القواعد الهادفة الى تنظيم سلوك جميع الدول ازاء جيرانها ؛
- (و) ينبغي ان تدرس اللجنة السادسة للجمعية العامة الأوجه القانونية والعملية المحددة لحسن الجوار ؛
- (ز) ينبغي ان تقوم ادارة الشؤون القانونية بدراسة شاملة للمعاهدات والاتفاقات المتصلة بحسن الجوار .

المرفق الأول

الملاحظات التي ابدت في عام ١٩٨١

ألف - الدول التي قدمت ردودا في عام ١٩٨١
(Add.1 و A/36/376)

- ١ - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
- ٢ - اثيوبيا
- ٣ - اسبانيا
- ٤ - اكوادور
- ٥ - الامارات العربية المتحدة
- ٦ - ايطاليا
- ٧ - بلغاريا
- ٨ - بنغلاديش
- ٩ - بنن
- ١٠ - توفالو
- ١١ - جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
- ١٢ - الجمهورية الدومينيكية
- ١٣ - الجمهورية الديمقراطية الالمانية
- ١٤ - رواندا
- ١٥ - رومانيا
- ١٦ - سانت فنسنت وجزر غرينادين
- ١٧ - العراق
- ١٨ - غينيا الاستوائية
- ١٩ - فرنسا
- ٢٠ - الفلبين

- ٢١ - قطر
- ٢٢ - كوبا
- ٢٣ - كوستاريكا
- ٢٤ - المكسيك
- ٢٥ - اليمن
- ٢٦ - يوغوسلافيا
- ٢٧ - اليونان

باء - الدول التي ابدت تعليقات في اللجنة الأولى
(A/C.1/36/PV.45-51)

- ١ - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
- ٢ - اكوادور
- ٣ - البانيا
- ٤ - بلغاريا
- ٥ - بوتان
- ٦ - تركيا
- ٧ - رومانيا
- ٨ - سرى لانكا
- ٩ - سنغافورة
- ١٠ - السودان
- ١١ - الصين
- ١٢ - غينيا
- ١٣ - الكونغو
- ١٤ - مالي
- ١٥ - مدغشقر

- ١٦ - المكسيك
- ١٧ - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (بالنيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي)
- ١٨ - نيكاراغوا
- ١٩ - الولايات المتحدة الامريكية
- ٢٠ - يوغوسلافيا
- ٢١ - اليونان

جيم - الردود الواردة من الوكالات المتخصصة وهيئات منظومة
الامم المتحدة الأخرى التي قدمت ردودا في عام ١٩٨١
(Add.1 و A/36/376)

- ١ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا
- ٢ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
- ٣ - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
- ٤ - جامعة الامم المتحدة
- ٥ - منظمة العمل الدولية
- ٦ - منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة
- ٧ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- ٨ - منظمة الطيران المدني الدولية
- ٩ - منظمة الصحة العالمية
- ١٠ - البنك الدولي
- ١١ - صندوق النقد الدولي
- ١٢ - الاتحاد البريدي العالمي
- ١٣ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- ١٤ - مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

المرفق الثاني

الملاحظات التي ابدت في عام ١٩٨٢

ألف - الدول التي قدمت ردودا في عام ١٩٨٢
(كما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة
١٠١/٣٦)

- ١ - اندونيسيا
- ٢ - اوغندا
- ٣ - البرتغال
- ٤ - بوتسوانا
- ٥ - السلفادور
- ٦ - شيلي
- ٧ - عمان
- ٨ - فرنسا
- ٩ - فييت نام
- ١٠ - قبرص
- ١١ - كوبا
- ١٢ - المغرب
- ١٣ - هنغاريا
- ١٤ - الولايات المتحدة الامريكية

باء - الوكالات المتخصصة وهيئات منظومة الامم المتحدة
الاخرى التي قدمت ردودا في عام ١٩٨٢
(كما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ١٠١/٣٦)

- ١ - اللجنة الاقتصادية لاروپا

- ٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- ٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
- ٤ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة
- ٦ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- ٧ - مكتب العمل الدولي
- ٨ - منظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذية والزراعة
- ٩ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- ١٠ - منظمة الصحة العالمية
- ١١ - البنك الدولي
- ١٢ - الاتحاد البريدي العالمي
- ١٣ - الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
- ١٤ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- ١٥ - مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
